

تحليل علاقة الأسواق المالية بالاستثمار

دراسة استطلاعية لأراء عينة من المستثمرين في مدينة السلیمانیة

سازان علاء الدین عمر^۱، کاوہ محمد فرج القرداغی^۲

قسم ادارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق^{٢،١}

sazaala@gmail.com¹

الملخص:

يسعى البحث الحالي الى تحليل العلاقة بين أسواق المال و الاستثمار ، من وجهة نظر المستثمرين في مدينة السليمانية، و من هذا المنطلق تمثلت مشكلة البحث في معرفة علاقة السوق المالي في إقليم كردستان بالأستثمار . وقد أستخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي، وغطى البحث المدة الزمنية الممتدة بين السنوات (2013-2018) ، أما مجتمع البحث فقد تمثل بالمستثمرين في محافظة السليمانية وكان عددهم (33) مستثمراً، وقد تم استخدام أستمارة الأستبانة كأداة اساسية لجمع البيانات و المعلومات من المستثمرين ، وتم توزيع (32) استمارة على المستثمرين في محافظة السليمانية واسترجعت منها (30) استمارة صالحة للتحليل ،وقد تم تحليل البيانات بأستخدام البرنامج الاحصائي(SPSS)،و أستخدام أختبارمصادقية البيانات و أختبار فرضية علاقة الارتباط بالبحث. و في الختام توصل الباحثان الى مجموعة من الأستنتاجات من أهمها وجود علاقة ارتباط معنوية بين السوق المالي و الاستثمار ، واستناداً الى الأستنتاجات فقد توصل البحث الى عدد من التوصيات أهمها ضرورة الأهتمام بأسواق المال كونها عاملاً مهماً في تمويل المشاريع الاستثمارية .

الكلمات المفتاحية: اسواق المال ، الاستثمار .

یوخته :

نەم تويز يېنەمىيە تېشك دىمخاتە سىر پەيۋەندى بەستراۋ بازارى دارايى لىسىر و مېرھىنان ، لە پروانگەي بۆچونى و مېكارھىنانى لە سارى سلىمانى ، لەسىر ئەو بىنەمايە ، دەكرىت باس لە كىشەي تويز يېنەمەكە بكرىت كە برىتېيە لەمەي كە تا چەند رۆلى بازارى داراي بۆ ھاندانى و مېرھىنان ئەدات ، وە ئەم لىكۆلىنەمىيە پروگرامى پياھەلدانى شىكارى لە خۆ دەكرىت لە ماۋەي سالانى (2013-2018) ى زابىنى دەكرىتەمە ، وە كۆمەلگەي تويز يېنەمەكە برىتى بوون لە و مېرھىنانى پارىزگەي سلىمانى وە ژمارەي كۆمەلگەكە برىتى بوو لە (33) و مېرھىنەر ، وە ژمارەي فۆرمى راپرسى كە بە سىرپاندە دابەشكرا برىتى بوو لە (32) فۆرم ، بەلام فۆرمە گىراۋەكان و ئەۋانەي گونجاۋ بوون بۆ شىكارى ئامارى تەنھا (30) بوون ، بۆ شىكارى داتا و زانپارى بىرنامەي (SPSS) بىكارھىنرا گرنگرىنيان بوونى پەيۋەندى بەستراۋ مەعنەۋىيە لە نىۋان بازارى دارايى و مېرھىنان ، وە پشت بەستىن بە ئەنجامەكانى تويز يېنەمەكە كە كۆمەللىك پېشنىار خستىروو كە گرنگرىنيان برىتى بوو لە گرنگيدان بە بازارى داراي چونكە ھۆكارىكى گرنگە بۆ لەباربوو (تمويل) پروژە و مېرھىنانەكان .

وشه دهست يکيه کان : بازاری دارای ، و بهر هیئانه کان .

Abstract:

The current research seeks to analyze relationship between the financial market and investment, from the perspective of investors in Sulamani city. The two researchers used both descriptive and analytical methods in the research which covered the time span between the years (2013- 2018). The questionnaire form was used as a basic tool for the data collection from investors. The research population was representing by investors in Sulaimani Governorate and they were (33) investors. A total of (32) questionnaire were distributed to investors in Sulaimani Governorate from which (30) valid questionnaires were retrieved for analysis. It was tested statistically using (SPSS V.21). Finally, the researchers reached to a set of conclusions, the most important of which is the existence of a significant correlation between the financial market and investment. Based on the conclusions, the research has reached a number of recommendations, the most important of which is the need to pay attention to financial markets as they are an important factor in financing investment projects.

Keywords: Financial marketing, Investment

مشكلة الدراسة:

نظرا للتطورات الحاصلة في الميدان التجاري فقد أدت الى زيادة أهمية الاسواق المالية على صعيد الدول المتقدمة و الدول النامية لأنها تقوم بتجميع المدخرات و توجيهها نحو الاستثمارات ما يؤدي الى زيادة معدلات الدخل القومي و رفع مستوى المعيشية للأفراد و توفير فرص العمل اي تقليل نسبة معدلات البطالة.(الطالع,2010: 19)

ويرتبط سوق الاوراق المالية بالاستثمار بشكل ما إذ أن سوق الأوراق المالية أداة جذب للفوائض المالية و زيادة الحيوية في المشروعات الاستثمارية، ولذلك فإن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة حركة تداول الأموال في السوق المالية ما يدعم الاقتصاد الوطني ويحقق النمو الاقتصادي الذي يؤدي الى زيادة الرفاهية لدى المواطنين.(المرشدي،2018: 183)، أصبحت احتياجات الأقليم أكثر لزيادة الاستثمارات مع التطورات المتسارعة ما دفعت حكومة إقليم كردستان – العراق الى سعي في فتح هذا السوق المالي كغيرها من الدول النامية و المتقدمة لتمويل الاستثمارات و جذب المستثمرين و توعيتهم و توفير البيئة الاستثمارية لهم من أجل تشجيع الاستثمار في الأقليم ، إذ يعد مجالا جديداً لتمويل الاستثمار نتيجة للدور الفعال الذي تؤديه تلك الاسواق في تعبئة المدخرات و إعادة توظيفها توظيفاً يخدم الاستثمارات.

وأنطلاقاً مما سبق سننتقل إلى مشكلة البحث المتمثلة في معرفة علاقة السوق المالي في إقليم كردستان بالاستثمار ، وهل يعد أسواق المال في إقليم كردستان في تشجيع الاستثمار .

أهمية الدراسة الأكاديمية والعملية للبحث

تظهر أهمية هذا البحث في ما يلي :

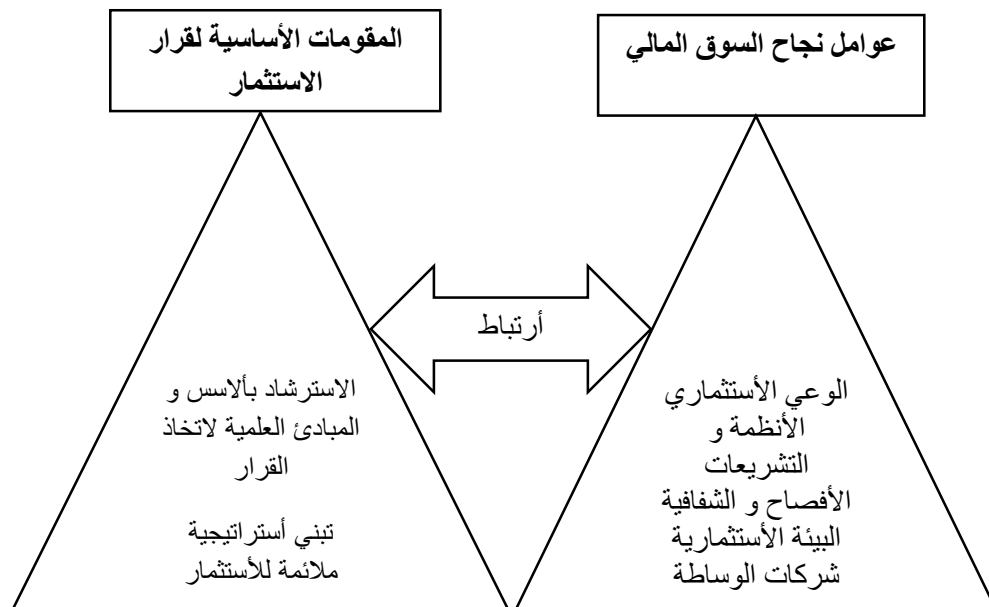
1. تزويد مكاتب الجامعات الكوردستانية و العراقية بدراسة بحثية جديدة تمت في الاقليم.
2. تقديم نموذج قابل لأختبار العلاقة و التوصل الى نتائج العلاقة بين متغيرات البحث التي توفر قاعدة معلومات يستفيد منها الباحثون في دراساتهم البحثية.
3. تقدم الدراسة بكلا الجانبين النظري والتطبيقي محاولة جادة تسهم في تحقيق عوامل النجاح في السوق المالي في الأقليم .
4. تقديم التوصيات التي جاءت بها الدراسة للسوق المبحوث لتستعين بها في تجاوز العقبات التي تواجهها.
5. تقديم حلول للسوق المالي في ضوء النتائج التي توصل اليها البحث مرتكزة على أسس علمية ، و نظرية تؤدي الى تحسين مستوى السوق.

- أهداف البحث:** الاسهام في استعراض الجانب النظري والجانب التطبيقي في الجمع بين متغيرات البحث وهما اسواق المال ، والاستثمار . و بإمكاننا تلخيص اهداف البحث فيما يلي:-
1. دراسة متغيرات البحث (أسواق المال و الاستثمار) .
 2. تحديد علاقة بين أسواق المال و الاستثمار .

المخطط الفرضي للبحث : يبين المخطط الفرضي للبحث صورة تعبر عن فكرة البحث، وطبيعة العلاقة بين المتغيرات الرئيسة و الفرعية كما وضع في الشكل (1)، من أجل قياس علاقة الارتباط بينهما، لفهم المخطط فهماً واضحاً، إذ وضع على وفق الآتي :

أ. **المتغير المستقل :** هو السوق المالي بأبعاده (الوعي الاستثماري ، الأنظمة و التشريعات ، الإفصاح و الشفافية، البيئة الاستثمارية، شركات الوساطة).

ب. **المتغير التابع :** هو الاستثمار بأبعاده (الاسترشاد بالأسس و المبادئ العلمية لاتخاذ القرار ، تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار، مراعاة العلاقة بين العائد و المخاطرة) .



الشكل (1) المخطط الفرضي لبيان علاقات الارتباط بين متغيرات البحث الرئيسة

المصدر :من أعداد الباحثين

فرضية البحث: تقوم الدراسة على فرضية رئيسية وهي (وجود علاقة ارتباط بين أسواق المال و الاستثمار).

مصادر جمع البيانات:

- أثري البحث بكلا جانبيه النظري و التطبيقي بالبيانات و المعلومات المطلوبة، بوساطة مصادر عدة، على وفق الآتي :
1. الجانب النظري المصادر و المراجع العربية و الأجنبية المتمثلة بالكتب و الرسائل و الأطاريح الجامعية، وكذلك المجلات و الدوريات ذات الصلة بالبحث ، و استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، لتعزيز الجانب النظري.
 2. اما الجانب التطبيقي ،وزعت استمارة الاستبانة وهي أداة الرئيسة لغرض جمع البيانات و المعلومات. و استخدم مقياس ليكرت الخماسي (Likert-Scale) المكون من خمس درجات (أتفق بشدة، اتفق، محايد، لا أتفق، لا أتفق بشدة) ، و قد استخدم الباحثان البرنامج الإحصائي (SPSS) ، من أجل اجراء عمليات التحليل الإحصائي في الجانب التطبيقي.

يوضح الجدول (1) تركيبة أستمارة الاستبانة وفقاً للمتغيرات الرئيسة و الفرعية و الفقرات التي تحتويها إذ تتضمن ثلاثة محاور رئيسة وهي (المعلومات الديموغرافية ، السوق المالي ، و الاستثمار) وتحتوي المتغيرات الرئيسة على متغيرات فرعية كما وضحت في الجدول الآتي:

الجدول (1) تركيبة (هيكل) الاستبانة

المحاور	المتغيرات الرئيسة	المتغيرات الفرعية	مجموع الفقرات	المحاور	المتغيرات الرئيسة	المتغيرات الفرعية	مجموع الفقرات
الأول	المعلومات الديموغرافية	الجنس	2	الثاني	السوق المالية	الوعي الاستثماري	4
		العمر	4			الأنظمة و التشريعات	4
		التحصيل الدراسي	6			الأفصاح و الشفافية	4
		سنوات الخبرة	4			البيئة الاستثمارية	5
		عدد الدورات التدريبية	4			شركات الوساطة	4
		نوع المشاركة في السوق	6	الثالث	الاستثمار	الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار	5
						تبني استراتيجيات ملائمة للاستثمار	3
						مراعاة العلاقة بين العائد و المخاطرة	3
						المجموع	58

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على أستمارة الاستبانة

أختبار الصدق والثبات : حلل مدى توفر الثبات الداخلي (المصدقية) في استبانة الدراسة الذي يبين قوة الترابط او التماسك بين فقرات الاستبانة ووفقاً للجدول الآتي:

الجدول (2) اختبار مصداقية اداة البحث

المتغيرات	عدد العبارات	الثبات	الصدق
المتغير الاول	السوق المالي	21	0.88
المتغير الثاني	الاستثمار	11	0.87
المجموع		32	0.89

المصدر: من أعداد الباحثين اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS

وينتضح من الجدول (2) سلفاً توفر الثبات و الصدق في اداة البحث إذ بلغت نسبته في الاستبانة جميعها نحو (89% و 94%) متتالية ، وهي قيم مقبولة إحصائياً في البحوث الادارية لأن قيمتها عند مستوى (0.70) أو أكبر منه، و هذا يدل على أن الأداة تتصف بالانساق و الثبات الداخلي (Nunnally&Bernstein,1994).

المبحث الثاني الأساطر النظرية للبحث

مفهوم أسواق المال وتعريفها:

أسواق المال هو ذلك المكان الذي يلتقي فيه أصحاب العجز في السيولة ،وأصحاب الفائض فيها ،إذ يقوم السوق المالي بدور الوسيط في تحويل الفائض النقدي من المدخرين إلى أصحاب المشروعات الإستثمارية ،و نظراً لصعوبة هذا التحول و ارتفاع تكاليفه يلجأ إلى المؤسسات المالية للقيام بدور الوسيط بين المستثمرين و المدخرين. (غريز ،2018:9). وعرف كذلك بأنها سوق منظمة لتداول أموال الاستثمار بمختلف الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتخضع لتشريعات وتنظيمات تحكم مختلف آليات وأدوات التعامل فيها في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية لتحقيق مختلف أهداف الاقتصاد الوطنية. وقد يكون لها مكان محدد أو ليس لها مكان أي يكون التعامل باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة. (عبد الحميد و محمد ، 2018 : 477). وعرفت بأنها سوق لتبادل الأصول المالية و مشتقاتها بيعاً و شراءً إذ تؤسس في معظم دول العالم أسواق مالية رسمية منظمة وظيفتها ايجاد الأصول المالية و تطويرها و تنظيم عمليات تبادلها. (موسى ،2019: 11) وبذلك يرى الباحثان أن التعريف الإجرائي لأسواق المال "هو المكان أو المؤسسة التي يستثمر فيه الأوراق المالية بوساطة عمليات البيع و الشراء ،أذ يكون بمثابة الوسيط يكون بوساطة المؤسسات المالية من أجل تحويل الاموال من وحدات فائضة الى وحدات التي تعاني من عجز مالي مصحوبة بنوع من المخاطرة من أجل الحصول على عوائد.

أهمية أسواق المال:

- نظراً للدور البارز الذي تؤديه أسواق المال في عملية الاستثمار المعاصرة ،في تجميع رؤوس الاموال بهدف استثمارها في مشروعات تنموية، لذا سوف نقوم باستعراض أهمية هذا السوق فيما يلي :- (عبد الحق و محمد،2017: 8) و (عزيزة و فتيحة ،2015 : 6-8)
1. نشر سلوك الاستثمار بوساطة ملاحظة الأشخاص للنشاطات التي تجري في أسواق المال ،إذ أن مجرد عرض الأدوات الاستثمارية القابلة للتداول في الأسواق المعنية تسهم في تحويل المدخرين إلى مستثمرين.
 2. تعبئة الموارد المالية وتحفيز المدخرين وذلك عندما تمارس الأسواق المالية دوراً في رفع عوائد المدخرات لتصبح موارد تمويلية للمستثمرين خلال الإكتتاب في الأسهم والسندات.
 3. تعد أسواق المال مجالا واسعا لتسهيل عمليات تبادل الأصول الاستثمارية بين المؤسسات والحكومة كأطراف إقتصادية رئيسة.
 4. تربط الأسواق المالية النشاطات الإستثمارية قصيرة الأجل بالنشاطات الإستثمارية طويلة الأجل و يلحظ أيضا وجود أسواق العملات الأجنبية التي يمكن أن تستكمل جانبا مهماً من الأسواق المالية.
 5. يمكن للأسواق المالية بوساطة إدارتها ومكاتبها المتخصصة وخبراتها تقديم النصائح للشركات المصدرة للأدوات المالية المتداولة.

وقد أجمع الباحثان بأن أهمية أسواق المال تتجمع في :

نشر الوعي الاستثماري لدى الافراد،تعبئة الادخارات،مخزون للثروة لزيادة العوائد،توفير السيولة،تحقيق توازن بين الوحدات الفائضة و وحدات العجز،تأمين ثبات لحركة الاسعار،تحديد كفاءة سياسات الاستثمارية،تسهيل التدفقات النقدية لتقليل نسبة المخاطرة بوساطة عملية التحوط و توفير قنوات سليمة للاستثمار.

أهداف أسواق المال:

إن الهدف الرئيس الذي تطمح أسواق المال إلى تحقيقه هو تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة أي توفير الاحتياجات التمويلية الضرورية للأنشطة الاقتصادية المختلفة وبتكلفة ملائمة، فالأسواق المالية تعد محركاً للنمو الاقتصادي بوساطة ما توفره من مصادر التمويل للنشاط الإنتاجي وتحويل المدخرات إلى استثمارات ومن ثم العمل على زيادة الإنتاج و زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولتحقيق الأهداف المشار إليها يقوم السوق بأداء وظيفتين رئيسيتين هما :- (مسعداوي،2014: 119-120).

١ - تعبئة مدخرات المستثمرين.

٢ - التخصيص الأمثل للموارد.

وتعمل أسواق المال في أدائها للوظيفة الأولى على توفير عائدات مغرية للمستثمرين بوساطة طرح معدلات فائدة مشجعة أو تقديم ضمانات حول أسهم الشركات، فضلاً عن تحقيق الشفافية في التعاملات بوساطة إلزام الشركات المدرجة في البورصة على توفير تقارير دورية حول أنشطتها مع الحرص على محاربة تسريب المعلومات المضللة التي قد تؤثر في قرارات المستثمر. أما موضوع التخصيص الأمثل للموارد فإن الأسواق المالية التي تتسم بالكفاءة تسعى جاهدة إلى توجيه مدخرات المستثمرين إلى المشاريع المنتجة بما يكفل لها المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

تسعى الأسواق المالية عموماً إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها على وفق الآتي : - (حسين، 2014: 6)

1. تمويل النشاط الاقتصادي بأنواعه المختلفة.
2. توفير الاحتياجات التمويلية لأصحاب الأعمال سواء قصيرة الأجل أو طويلة بتكلفة مناسبة.
3. العمل كأداة ومحرك أساسي للنمو الاقتصادي بوساطة توفير مصادر لتمويل النشاط الإنتاجي ، تحويل المدخرات إلى استثمارات ومن ثم زيادة الإنتاج ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
4. وفي ضوء ماسبق، يرى الباحثان أن الهدف الرئيس الذي يطمح إلى تحقيقه بوساطة أسواق المال هو تمويل الأنشطة المختلفة أي توفير الاحتياجات التمويلية وبكلفة تتناسب مع إمكانيات الفئة المقترضة، وتعد هذه الأسواق بمثابة محرك لنمو الاستثمارات بوساطة ما توفره من مصادر تمويلية للأنشطة (الزراعية و الصناعية و الخدمية) وتحويل المدخرات إلى استثمارات والعمل على زيادة الدخل القومي و الاجمالي.

وظائف الأسواق المالية:

إن للأسواق المالية وظائف عدة وهي تتعلق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بأصحاب المصالح و تتمثل هذه الوظائف فيما يلي:
- (خيرة، 2012 : 7-9)

أ. تعبئة المدخرات:

تقوم الاسواق المالية بهذه الوظيفة وذلك بوساطة الأدوات المالية التي توفرها للمدخرين مثل الأسهم والسندات، فضلاً إتاحة فرص الربح للمدخر والمستثمر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المدخرات، فضلاً عن انخفاض المخاطر، مما يجعل المدخرات تنتقل إلى مجالات الاستثمار المختلفة، ومن ثم زيادة نمو الاستثمارات، ما يؤدي إلى ارتفاع نمو الاقتصاد الوطني.

ب. الاحتفاظ بالثروة:

تعمل سوق رأس المال بوساطة الأدوات التي توفرها على القيام بدور مخزن القيمة أو مخزن الثروة، إذ تتسم هذه الأدوات بعدم تعرضها للإهلاك، وأنها تولد في فترة الاحتفاظ بها. وتعني الثروة مجموع قيم كل الأصول الموجودة بالمجتمع، إذ يشير مفهوم الثروة إلى أنها تتكون من اجمالي المدخرات بالمجتمع فضلاً عن العائد أو الدخل المحقق، ومن ثم زيادة قدرة سوق رأس المال على تعبئة المدخرات و زيادة العائد على الأصول المالية فإنها تؤدي إلى زيادة الثروة في الاقتصاد و من ثم زيادة الاستثمار.

ت. توفير السيولة:

من أهم الوظائف التي توفرها سوق رأس المال هي توفير السيولة، بمعنى إمكانية تحويل الأدوات المالية إلى نقدية سائلة مع انخفاض المخاطر بسهولة وسرعة. أن الأدوات المالية لسوق رأس المال توفر السيولة والعائد المرتفع في آن واحد و هذا يؤدي إلى استفادة كل من المستثمر والمدخر من السيولة ما يعكس سهولة زيادة الاستثمار ونموه في المجتمع.

ث. توفير التمويل للاستثمار:

تقوم سوق رأس المال بتوفير التمويل اللازم للاستثمار وذلك بوساطة إمكانية طرح المؤسسات للأوراق المالية والحصول على التمويل اللازم للاستثمار أو للتوسع، إذ يتميز هذا التمويل بطول الأجل، إذ إن المؤسسات غير ملتزمة باسترجاع الأدوات المالية التي تصدرها من أصحابها ولكن يقوم صاحب الأداة المالية ببيعها في سوق رأس المال لفرد آخر. كذلك يقوم سوق رأس المال بإتاحة فرصة لزيادة التمويل عند حاجة المؤسسة وذلك بوساطة اصدار أوراق مالية جديدة، و يوفر سوق رأس المال للمؤسسات فرصة

الاقتراض بصورة غير مباشرة وذلك عندما ترتفع القيمة السوقية للأوراق المالية المصدرة منها، ما يكون ثقة كبيرة في نشاط المؤسسات ويتيح لها فرصا للاقتراض من أي مصدر آخر بخلاف سوق رأس المال.

ج-تخفيض المخاطر وإرشاد المستثمر:

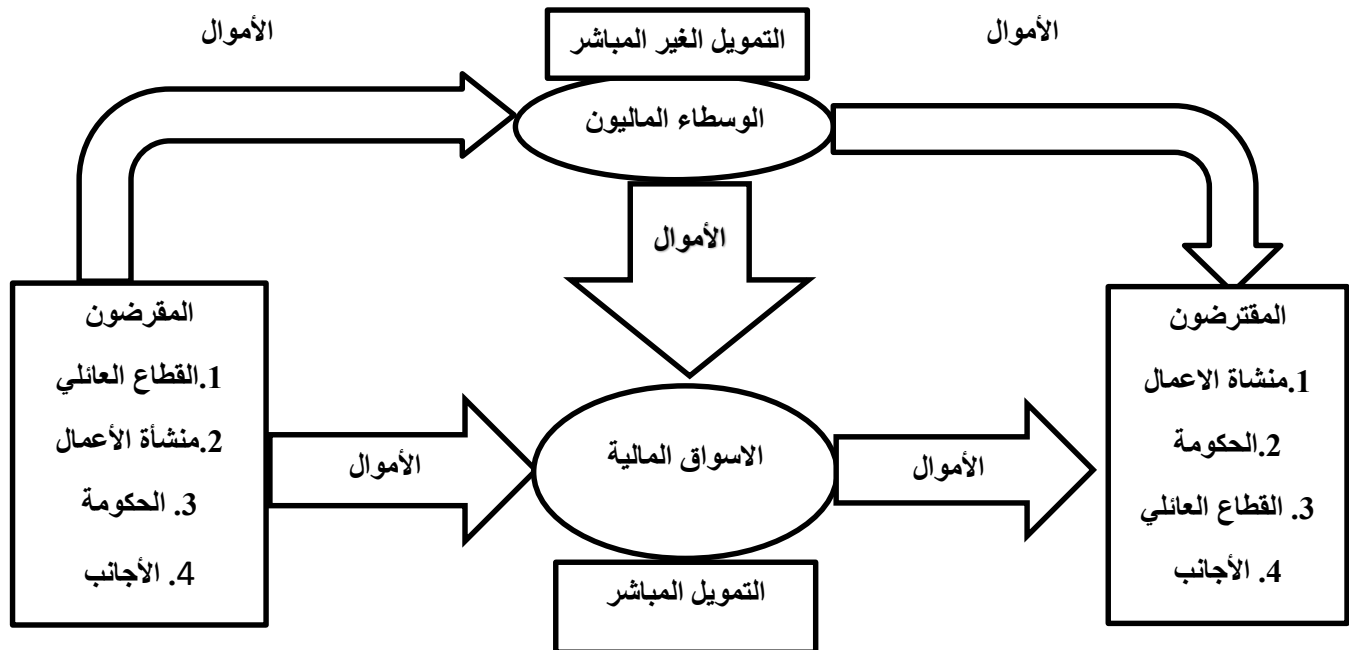
تعمل سوق رأس المال على تخفيض المخاطر بواسطة فرص التنوع التي توفرها، إذ تمكن سوق رأس المال من بناء محفظة تضم أوراقا مالية لقطاعات مختلفة ومؤسسات متنوعة ما يعمل على تخفيض المخاطر، ويكون التنوع على المستوى الدولي ما يتيح فرص أكبر لتخفيض المخاطر. إذ نجد كل مؤسسة تعمل على تحسين وضعها والاستفادة من ارتفاع أسعار أوراقها المالية وهذا يعني انخفاض تكلفة التمويل من جهة، ووضع الثقة في تعاملاتها من جهة أخرى لذا فإن حركة الأسعار في السوق تعمل بمثابة رقابة ومرشد للمديرين لتحسين أوضاع نشاطها وتحسين مركزهم المالي ومن ثم ينعكس ذلك على تحسين نمو الاستثمارات.

ح. تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تعد سوق رأس المال أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية لتنفيذ الحكومات مهامها في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، وتجنب التضخم والكساد وذلك بواسطة التأثير في معدلات الفائدة، وبالتالي تغيير مستويات الاقتراض والاستثمار في الاقتصاد. إذ تقوم الحكومة بالتأثير بواسطة أدوات غير مباشرة في التدخل لتحريك سعر الفائدة ما ينعكس على حركة الأسعار في سوق رأس المال، وذلك لأن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والأسعار في سوق رأس المال ومن ثم التأثير في زيادة نمو الاستثمارات. وأشارت (العبيدي، 2018: 7-8) إلى مجموعة من المهام والوظائف للأسواق المالية التي يمكن تلخيصها على وفق الآتي :

1. **تعبئة المدخرات و تمويل الاستثمارات:** تقوم الاسواق المالية بجذب رؤوس الاموال الفائضة و تحويلها الى رأسمال موظف و فعال ،وذلك بواسطة الادوات المالية المتنوعة التي تستخدم في العمليات الاستثمارية، ما يدفع المستثمرين إلى توظيف مدخراتهم ومن ثم انتعاش انتاجية الشركات.
2. **توفير السيولة:** هي احدى الوظائف المهمة التي تؤديها الاسواق المالية بعد وظيفة تعبئة المدخرات تتيح للمستثمرين فرصاً و درجة عالية من السيولة وتشجعهم على توظيف مدخراتهم ،وذلك بسبب سهولة تحويل الاوراق المالية و سرعته الى نقدية من دون خسائر ، إذ انها تدعم الاستثمارات طويلة الأجل و توسعها. وتتميز الاستثمارات بمرونتها وسهولتها اثناء البيع و الشراء عند مقارنتها بالاستثمارات الحقيقية و يمكن استثمار أي مبلغ سواء كانت لمدة قصيرة او طويلة.
3. **تقليل مخاطر الاستثمار و توفير المعلومات حول أنجازات الشركات :** أن الاسواق المالية تعمل على إتاحة فرص كثيرة لتقليل المخاطر بواسطة أليات تنوع الادوات المالية الاستثمارية المتداولة ، إذ انها تمكن من انشاء محافظ استثمارية تتضمن أوراقاً مالية لقطاعات عدة وشركات مختلفة،و لا يقتصر تنوع المخاطر على المستوى المحلي فقط وإنما يضم ايضا تنوع المخاطر على المستوى الدولي أيضاً،وتساعد على توفير المعلومات حول اداء الشركات إذ يعمل على العدالة في تسعير الاوراق المالية، إذ ان قوانين الاسواق المالية ترغم الشركات المدرجة بالافصاح عن المعلومات المرتبطة بأدائها و عن الاوراق المالية التي ترغب باصدارها مما يوفر للمستثمرين معلومات دقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية. ويوضح الشكل (2) تدفقات الموارد المالية في النظام :

4.



الشكل (2) وظائف الاسواق المالية لتدفق الموارد المالية

Source: Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking and Financial Markets, Eleventh Edition, Addison –Wesley, U.S.A, 2016, Page 69.

المتطلبات الأساسية لأقامة الأسواق المالية: هناك متطلبات عدة لأقامة الأسواق المالية، فقد أشار (العبادلة، 2014: 33) على وفق الآتي :

1. وجود جهاز مصرفي قوي وبنك مركزي كفء، فوجود جهاز مصرفي قوي هو الأساس لتعبئة المدخرات وهو الدعامة الرئيسية لوجود سوق مالي.
2. ضرورة وجود الأنظمة و القوانين وهيئات متخصصة لفض المنازعات التجارية فوجود مثل هذه الانظمة و القوانين ينظم عمل السوق بحيث تعرف الأطراف المختلفة ما لها و ما عليها.
3. ضرورة توفر حد أدنى من الاستقرار السياسي فوجود الاستقرار السياسي من أهم عوامل جذب الاستثمار وتشخيصه.
4. توفر الشفافية وشبكة من الاتصالات تسهل عمليات البيع والشراء وتمكن جميع الأطراف ذات العلاقة من الإطلاع على كل ما تحتاجه من معلومات.
5. إنشاء البورصات للأوراق المالية، حيث تعتبر بورصات الأوراق المالية من أهم أدوات تعبئة المدخرات وجذب الإستثمارات و هي تسهل عمليات انتقال ملكية الأوراق المالية من طرف إلى آخر.
6. وجود عدد كاف من المؤسسات المالية تقوم هذه المؤسسات بدور الوسيط بين المتعاملين في الأسواق المالية ومن أهم تلك المؤسسات شركات الوساطة المالية وشركات التأمين وبنوك الاستثمار وشركات إدارة المخاطر.
7. ضرورة توفر مجموعة كافية ومتنوعة من الأدوات المالية بحيث تناسب رغبات جميع المستثمرين.
8. توفر الوعي الإستثماري لدوره المهم في جذب المدخرات وتشجيع الاستثمار.
9. توافر بيئة استثمارية قادرة على جذب رؤوس الأموال الخاصة وعدم وجود حواجز تمنع نقل رأس المال و الثروات.

وقد اشيرت الى مجموعة من المتطلبات الاخرى للسوق المالي وهي كالآتي : (عبو، 2016: 26) و (آل شبيب، 2012: 39-

(40)

- أ. اعتماد آليات السوق الحر كأساس لعمل النظام الاقتصادي سواء في توزيع الموارد أو في الأنظمة التشريعية وتكون السياسة المالية والنقدية للدولة في هذا الاتجاه أيضاً.
- ب. متانة النظام المحاسبي مع إيلاء تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي والمالي أهمية كبيرة، وتلتزم به كافة الشركات التي يتم تبادل أوراقها المالية في السوق؛.
- ج. وجود هيئة مشرفة على تطبيق التعليمات الخاصة بالتداول والتعامل بالسوق والرقابة عليه، ولها القدرة التنظيمية والصلاحيات في انجاز أعمالها بسهولة وسرعة؛.
- د. اعتماد معايير المحاسبة الدولية عند تنفيذ الأنظمة المحاسبية ووجود شركات ومكاتب محاسبة وتدقيق ذات كفاءة وملتزمة بأخلاقيات المهنة؛.
- هـ. توفير بيوت الخبرة والشركات المالية والوسطاء الماليين القادرين على عمليات التحليل المالي والاقتصادي وتزويد المتعاملين بالنشرات والأخبار أولاً؛.
- و. إيجاد تشريعات وتعليمات لتوجيه الشركات تحدد العلاقة بين المالكين والإداريين بهدف حماية المستثمرين في السوق المالي.

مفهوم الاستثمار وتعريفه :

يعد الاستثمار من الموضوعات الأساسية و المهمة في الدراسات الادارية و المالية و الاقتصادية و المصرفية وغيرها من الاختصاصات ، ينصب اهتمام الاستثمار نحو كيفية التضحية بالاموال الحالية بهدف الحصول على عوائد مستقبلية تتلائم مع مستوى المخاطر التي تتعرض لها هذه الاموال عند توظيفها.

وقد عرف بأنه نفقات مالية في مدة معينة مقابل الحصول أو عدم الحصول على إيرادات في المستقبل ، او هو أكتساب للأصول سواء كانت ثابتة او متداولة ، ملموسة او غير ملموسة ، فضلاً عن الاحتياجات المولدة من دورة الاستغلال . (بن مسعود، 2010: 27)

و عرف بأنه محفظة من الموجودات . تم شراؤها، مع الأموال المتاحة التي توفر العوددة في شكل تدفقات نقدية دورية أو مكسب أو خسارة في مقدار المبلغ الأصلي المستثمر(رأس المال. (Faure , 2013 :106).

و قد عرف بأنه وضع الفوائض من الأموال في مشروع معين لفترة زمنية محددة لتحقيق عائد في المستقبل. (علي، 2017 : 15)

و عرف بأنه التعامل بالأموال واستخدامها من أجل الحصول على الأرباح من خلال التخلي عن الأموال الآن وتحمل المخاطر لغرض الحصول على عوائد في المستقبل. (محصول و محرز ، 2018: 51)

و عرف أيضاً بأنه الانفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة والذي يترتب عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة. (بنداس ، 2018: 45).

ويمكن بيان التعريف الاجرائي للاستثمار و هو التضحية بالأموال الفائضة عن حاجة الشركات او الافراد من أجل الحصول على عوائد بعد فترة زمنية و تحمل مخاطر متنوعة تختلف درجاتها باختلاف عوائدها.

ومن التعريف الاجرائي يظهر لنا ان الاستثمار يرافقه عنصران مهمان ، وهما العائد و المخاطرة أدتختلف نسبة العوائد باختلاف درجة المخاطرة التي تختلف بحسب حجم الاستثمار ونوعه.

سابعاً: أهداف الاستثمار و أهميته

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الإستثمار و ذلك من أجل الحفاظ على مكانته وتحسين علاقته مع غيره من الإقتصاديين، وفيما يلي أهم الاهداف : (عطية، 2015: 110)

- تحقيق العائد الملائم :فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن أي مستثمر يهدف من استثماره تحقيق الربح، ما عدا الاستثمارات الحكومية أو الاجتماعية فإنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي وانما تهدف إلى تحقيق منفعة أو خدمة اجتماعية.
- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع " قيمة الموجودات : "وذلك بوساطة المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته (ثرواته) مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.
- استثمارية الدخل وزيادته إذ يخطط المستثمر لدخل ثابت ومستمر بوتيرة معينة عن تقلبات السوق ويقلل من المخاطرة ليحافظ على استثمارية النشاط الاستثماري.

ضمان السيولة اللازمة: أي نشاط استثماري يحتاج إلى السيولة والتمويل اللازمين لمواجهة المصروفات اليومية للاحتياجات الضرورية لتسيير المشروع لكي لا يتعرض للتوقف أو التأخر في تحقيق أهدافه

علماء(برقوق وآخرون، 2016: 24) ان الاستثمار يسعى الى تحقيق ما يلي :-تحقيق عائد يساعد على أستمراية المشروع،المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية،استمرارية الحصول على الدخل و العمل على زيادتها،ضمان السيولة اللازمة.

أما الباحثان فيجمعان على ان اهداف الاستثمار تتمثل في :- (توفير مستوى مناسب من السيولة،تأمين المستقبل،تحقيق عوائد مرضية، تساعد المستثمر على الاستمرار،زيادة الحصة السوقية بواسطة زيادة ثروة الملاك. بواسطة الجدول (3) يمكن بيان أهمية الاستثمار من وجهة نظر الباحثين .

الجدول (3) يوضح أهمية الاستثمار بحسب وجهات نظر الباحثين

ت	الباحث والسنة والصفحة	اهمية الاستثمار
أ.	(Hiriyappa , 2008: 5)	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة معدلات الضرائب. - ارتفاع أسعار الفائدة. - زيادة دخل وتوفيره عدد من منافذ الاستثمار. - زيادة العمر المتوقع لوسائل الانتاج.
ب	(علوان، 2009: 33-34)	<ul style="list-style-type: none"> - يساعد الفرد (المستثمر) في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار - يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة أم غير المنتظمة. - يسهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الاستثمار.
ج.	(ايمان، 2017: 9)	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة الانتاج والانتاجية مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي و ارتفاع متوسط نصيب الفرد من ثم تحسين مستوى معيشة المواطنين. - توفير خدمات للمواطنين و المستثمرين. - توفير فرص عمل و تقليل نسبة البطالة. - زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة

المصدر : من أعداد الباحثين اعتماداً على المصادر المذكورة في الجدول

ثامناً: خصائص الاستثمار: وقد اشار (نصر الدين، 2009: 24) إلى مجموعة من المميزات المشتركة و الخصائص العامة للاستثمار نذكر منها ما يلي :-

1. أن الاستثمار عملية اقتصادية ، فهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية.
2. يتعلق الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بأنواعها المادية المختلفة ،المالية البشرية و المعلوماتية، و اعتمادا على ذلك فإن الاستثمار يتوجه إلى تحقيق عوائد متباينة و يتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيس للمستثمر و على ابعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد و المجتمع.
3. وجود قيم حالية تم التضحية بها.
4. وجود مدة زمنية للاستثمار تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية.
5. ثمة مخاطر تصاحب الاستثمار نظرا إلى عدم تأكد العائد في المستقبل.
6. إذا فالاستثمار مبني على توقعات معينة و تستند إلى أسس و مبادئ علمية تسمح بتقليل درجة المخاطرة و عدم التأكد و تضفي نوعاً من الرشادة العقلانية على اتخاذ القرار الاستثماري.

وقد أشار (الجرادي، 2016: 62-63) إلى مجموعة من الخصائص الأساسية التي تميز الاستثمار وهي:

1. **التكلفة المبدئية للاستثمار:** وتتمثل في المبالغ المدفوعة من أجل أنجاز المشروع فمن خلالها تقتني الأصول و تدفع التكاليف اللازمة لأنطلاقه، و العناصر التي يجب مراعاتها عند تحديد كل تكلفة تكمن في الموارد الأولية اللازمة للتشغيل، الأجور، و تكاليف تكوين العمال أيضاً.
2. **التدفقات النقدية:** وتتمثل هذه التدفقات في العوائد السنوية التي تحققها المؤسسة في سنوات عمر المشروع بحيث ننتظر من استثمار معين تدفقاً نقدياً ناتجاً عن كل الإيرادات و النفقات المتعلقة بهذا المشروع وتنقسم هذه التدفقات إلى قسمين:
 - أ. **تدفقات داخلية:** وهي التدفقات أو العوائد، الناتجة أساساً عن نشاط المشروع و يكون التنبؤ بها صعباً نسبياً نظراً إلى كون هذه الإيرادات تتوقف على عوامل و ظروف خارجية لا يمكن للإدارة التحكم فيها من جهة، وكذلك صعوبة تحديد الإيرادات الخاصة بالمشروع عن الإيرادات الكلية التي تتعلق بنشاط المؤسسة ككل في حالة الاستثمارات التوسعية من جهة أخرى.
 - ب. **تدفقات خارجية:** تتمثل في نفقات التشغيل و تنقسم إلى تكاليف استثمارية أولية و تكاليف الاستغلال، إذ أن الأولى تتحملها المؤسسة و تتوقف قيمتها على حجم المشروع و تسمى تكاليف رأسمالية و أما الثانية فهي تكاليف يتحملها المشروع و تضم تكاليف اليد العاملة و المواد الأولية، الأشهار..... الخ.
3. **مدة حياة المشروع:** أن المدة التي تحقق المشروع إيرادات صافية تمثل مدة حياة المشروع الاستثماري، وفي مدة الحياة نميز بين العمر الاقتصادي الذي نقصد به الفترة التي يكون تشغيل المشروع اقتصادياً، أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد و العمر الانتاجي هو عبارة عن المدة التي ينتظر أن تكون فيها المشروع صالحاً للإنتاج.
4. **القيمة المتبقية من الاستثمار:** عند نهاية المشروع الاستثماري، يظهر تدفق في نهاية آخر سنة استغلال قد يستخدم لتغذية مشاريع أخرى أو يعد تدفقاً نقدياً موجباً يضاف إلى آخر تدفق نقدي للاستثمار.

تاسعاً: المبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري:

حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ينبغي له مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:
- (العويسي، 2013: 71) (محمود و دباش، 2016: 90) و (المولى، 2018: 35-36)

1. **مبدأ الاختيار:** تفترض في المستثمر الرشادة، و عليه فهو يبحث دائماً عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلاً من توظيفها في أول فرصة تتاح له.
 2. **مبدأ المقارنة:** إذ يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الذي يناسبه، لابد أن يقوم بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل و التقييم لتحديد البديل المناسب و حصره لرغباته و إمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها.
 3. **مبدأ الموضوعية:** ويقصد بهذا المبدأ أن تكون كافة المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية وذلك تجنباً لتحيز القياس، وهذا يعني عند استخدام مؤشر مالي لابد من نتوصل إلى نفس النتيجة أو هناك تقارب كبير.
 4. **مبدأ الملائمة:** كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر، الدخل، ورغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثلة في معدل العائد على الاستثمار، درجة المخاطرة التي يتصف بها، مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.
 5. **مبدأ توزيع الأخطار:** تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها و عليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنوع من هذه الأصول، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.
- بحسب كل من (زبير & أحلام، 2018: 245) يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار

- **مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية:** يستمد هذا المبدأ أصوله من حقيقة أن الفوائض النقدية المتوفرة لدى المستثمر الفرد أو الشركة تتسم بالندرة بينما تكون الفرص الاستثمارية المتنافسة على استقطاب هذه الفوائض كثيرة، لذلك يفترض بمتخذ القرار الاستثماري اختيار ما يناسبه ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختيار الأداة الاستثمارية التي تتفق مع إستراتيجيته في الاستثمار.

- **مبدأ الخبرة والتأهيل :** إن عملية الاختيار بين البدائل المتاحة تتطلب إجراء دراسة معينة تقوم على وفق أسس ومناهج علمية دقيقة، وتعتمد على معلومات وافية وسليمة للتمكن من الوصول إلى تحقيق الفعالية والرشادة في اتخاذ القرار. ومن أجل الوصول إلى قرار استثماري سليم، فلا بد من توفر مستوى معين من الدراية والخبرة التي قد لا تتوفر لدى كل المستثمرين.
- **مبدأ الملائمة :** يطبق المستثمر هذا المبدأ في الواقع العملي عندما يقوم باختيار المجال الاستثماري المناسب ثم الأداة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال من بين عدد من البدائل المقترحة أو المتاحة .
- **مبدأ التنوع " توزيع المخاطر الاستثمارية :** "إن الاستثمار عملية مرتبطة بالمستقبل وتنطوي على درجة معينة من المخاطر، وعليه فإن درجة المخاطرة تكون مختلفة ومتفاوتة من استثمار إلى آخر، وأن مسبباتها قد تختلف تبعاً لذلك أيضاً، لذا يقوم المستثمر بتنويع أدوات استثماره بهدف توزيع المخاطر الاستثمارية وتحقيق أفضل عائد ممكن لهذه الاستثمارات.

عاشراً : المقومات الأساسية لقرار الاستثمار:

ومن أجل نجاح القرار الاستثماري فلا بد أن يركز على ثلاث مقومات أساسية وهي : - (فارس و ريمة، 2018: 635)

تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار : تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون وذلك حسب أختلاف أولوياتهم الاستثمارية، وتتمثل أولويات المستثمر بما يعرف لمنحنى تفضيلية الاستثماري والذي يختلف بالنسبة لأي مستثمر وفق ميله تجاه العناصر الأساسية الثلاثة (الربحية، السيولة، الأمان). ويعبر عادة عن ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة ، بينما يعبر تجاه العنصرين الآخرين (السيولة و الأمان) بالمخاطرة التي يكون مستعداً لقبولها في نطاق العائد على الاستثمار الذي يتوقعه.

الاسترشاد بالأسس و المبادئ العلمية لاتخاذ القرار : حتى أن يكون القرار رشيداً ، فعلى المستثمر أن يوظف أولاً المنهج العلمي في اتخاذ القرار من ناحية تحديد الهدف من الاستثمار ، تهيئة وتحليل البيانات و المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار ، تحليل و دراسة الجوانب المالية للبدائل ،اختيار البديل الاستثماري الأفضل ، والمسألة الأخرى التي يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يأخذها بعين الاعتبار هي اعتماد عدد من المبادئ و المعايير كأساس لاتخاذ القرار

مراعاة العلاقة بين العائد و المخاطرة: إن المستثمر يربط قراره الاستثماري بمتغيرين أساسيين هما : العائد المتوقع من الاستثمار و درجة المخاطرة المرافقة للأداة الاستثمارية. ولهذا ، على المستثمر قبل أن يتخذ قراره الاستثماري ان يعرف مقدماً كل من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة ، بمعنى أن عليه أن يتنبأ بكل من العائد ودرجة احتمال تحقق هذا العائد .

المبحث الثالث الجانب التطبيقي

تمهيد :

يتناول هذا المبحث استعراضاً سريعاً للسوق المالي في إقليم كردستان العراق بهدف التعرف على طبيعة واقع السوق المالي و أهدافه ، ويتضمن تفسير نتائج البحث و تحليلها، إذ توصل إليها البحث بواسطة أستمارة الاستبانة ، وكذلك أثبات فرضيتي البحث و عرض الاساليب الاحصائية المستخدمة ، بواسطة تحليلها ، و نستعرض محتوياتها على وفق الآتي :

اولاً: تأسيس السوق المالي في إقليم كردستان – العراق:

تأسست السوق المالي في اربيل بتاريخ (2010/5/16) بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م . ش / 01 / 7471) و الصادرة من وزارة التجارة دائرة تسجيل الشركات الوطنية ومن اهدافها انماء جوانب الاقتصاد الوطني و وفق خطط التنمية. وفي الجدول (4) اسماء الجهات الي قامت بالمساهمة و المؤسسة للسوق وهي تتكون من (25) جهة وهذه الجهات هي على وفق الآتي:

الجدول (4) الجهات المؤسسة للسوق المالي في إقليم كردستان - العراق

ت	الجهة (شركة ، منظمة ، شخص)	ت	الجهة (شركة ، منظمة ، شخص)
1.	غرفة تجارة و صناعة أربيل	14.	مصرف آشور
2.	غرفة تجارة و صناعة دهوك	15.	مصرف الشمال للتمويل و الأستثمار
3.	غرفة تجارة و صناعة السلیمانية	16.	وزارة المالية و الاقتصاد في حكومة إقليم كردستان
4.	شركة مجموعة دابين	17.	صندوق الشهداء و الضحايا
5.	شركة صلاح الدين الاستثمارية	18.	سعد سعدون البنية
6.	شركة زاكروس للتجارة العامة	19.	كيلان أسماعيل حسن
7.	شركة مجموعة فاروق للأستثمار	20.	مصرف الاقليم
8.	شركة كورك أنرجي المحدودة	21.	شركة الاسكان للأستثمار
9.	شركة جيهان للتجارة	22.	أحمد علي عزيز
10.	شركة نوكان للمقاولات العامة	23.	محمود عثمان محمود
11.	جامعة جيهان	24.	شركة كافيل للتجارة
12.	مصرف جيهان للتمويل الإسلامي	25.	عبد احمد عبد الرحيم
13.	مصرف الشرق الاوسط العراقي		

المصدر : من أعداد الباحثين

ويقع المركز الرئيس للسوق في اربيل في دريم ستی و له الحق في فتح فروع أخرى في محافظات الأقليم، ولم تمارس أي نشاطات في مجال تداول الاوراق المالية إلى حد الآن ، هو سوق مستقل ماليا و اداريا غير مرتبط بأي جهة، و يدار من قبل أعضاء مجلس ادارة السوق مكون من تسعة اعضاء من مؤسسي السوق.

أولاً : وصف مجتمع البحث:

العدد الاجمالي لمجتمع البحث (33) شركة ومستثمراً في محافظة السلبيانية ، و تتمثل (بالشركات المساهمة في محافظة السلبيانية بتأسيس السوق المالي في إقليم كردستان العراق (7) شركات، الشركات المؤهلة للأدراج في السوق (5) شركات، الشركات التي تتربح الدخول إلى السوق (5) شركات ، و المستثمرون الذين يترقبون بالدخول إلى السوق (16) مستثمر)، في محافظة السلبيانية فقط .

ثانياً : التحليل الوصفي لعينة البحث:

أ. الأوصاف الوصفية للبيانات الديموغرافية : المستجيبون للأستبانة إذ وزعت (32) أستبانة أستبانة، ولقد وزع هذا العدد من الاستبانة بسبب عدم استجابة العينة لاملأ الاستبانة ، و أسترجعت (30) أستبانة صالحة للتحليل ، ولم ترجع أستبانتان ، و فيما يلي سمات المستجيبين للبحث :-

1. توزيع أفراد العينة بحسب الجنس : يوضح الجدول (5) أن غالبية افراد عينة البحث من الذكور و كان عددهم (21) ذكراً اي بنسبة (70%) ، مقارنة بعدد الاناث إذ كان عددهم (9) أنثى أي بنسبة (30%) ، و هذا يشير إلى أن أغلب أفراد عينة البحث من الذكور ، و هذا يدل على أن طبيعة المجتمع ذكوري وميلهم إلى الاستثمار ، الفائدة منها معرفة نسبة مشاركة كلا الجنسين في السوق ومدى رغبتهم في استثمار رؤوس اموالهم .

الجدول رقم (5) توزيع أفراد عينة البحث بحسب الجنس

ت	الجنس	العدد	النسبة %
1	ذكر	21	70
2	انثى	9	30
	المجموع	30	100

المصدر : من أعداد الباحثين اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS

2. توزيع أفراد العينة بحسب العمر : يظهر لنا من الجدول (6) أن اقل عدد من أفراد العينة تقع أعمارهم ضمن الفئات العمرية (26- 35 سنة) ، (36- 45 سنة) ، و (55 سنة فأكثر) وكان عددهم (6) لكل منهم، و بنسبة (40%) ، والفئات العمرية (46- 55 سنة) كان عددهم أكثر إذ كانت (12) ، بنسبة (20%) وهذا يشير إلى أن هذه الفئة أكثر اهتماماً بالاستثمار .

الجدول رقم (6) توزيع أفراد عينة البحث بحسب العمر

ت	العمر	العدد	النسبة %
1	26 – 35 سنة	6	20
2	36 – 45 سنة	6	20
3	46 – 55 سنة	12	40
4	55 سنة فأكثر	6	20
	المجموع	30	100

المصدر : من أعداد الباحثين اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS

3. توزيع أفراد عينة البحث بحسب التحصيل الدراسي : الجدول (7) يوضح أن معظم عينة البحث من حملة شهادة البكالوريوس وكان عددهم (20) فرداً، و بنسبة (66.6%) وهي أعلى نسبة، و حملة شهادة الماجستير و الدبلوم العالي كان عددهم (3) أفراد، بنسبة (10%) على التوالي ، و حملة شهادة الدكتوراه و الدبلوم كان عددهم فردين، و بنسبة (6.7%)، علماً أن حملة شهادة الأعدادية فما دون لم تحصل على أي نسبة من أفراد العينة، وهذا يشير إلى أن أغلبية المستثمرين من حملة الشهادة الجامعية و لاسيما من حملة درجة البكالوريوس، أي بنسبة (66.6%) .

الجدول رقم (7) توزيع أفراد عينة البحث بحسب التحصيل الدراسي

ت	التحصيل الدراسي	العدد	النسبة %
1	دكتوراه	2	6.7
2	ماجستير	3	10
3	دبلوم عالٍ	3	10
4	بكالوريوس	20	66.6
5	دبلوم	2	6.7
6	اعدادية فما دون	0	0
	المجموع	30	100

المصدر : من أعداد الباحثين اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS

4. توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة : يبين الجدول (8) أن الفئة الكبرى من أفراد عينة البحث هم ممن لديهم خبرة (15) سنة و البالغ عددهم (13) مستثمراً، بنسبة (43.3%)، و الفئة التي لها خبرة (1- 5) سنوات و البالغ عددهم (8) مستثمرين، بنسبتها (26.7%)، ثم تليها الفئة التي يتراوح عدد سنوات خبراتهم (6 – 10) سنوات، و البالغ عددهم (5) مستثمرين ، إذ بلغت نسبتها (16.7%) ، و أخيراً أن المستثمرين الذين لديهم (11 – 15) سنة و يبلغ عددهم (4) مستثمرين ، و بنسبة (13.3%) ، و بذلك فإن أفراد العينة لهم خبرة جيدة في مجال السوق المالي و الاستثمار .

الجدول رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة

ت	سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
1	1 – 5 سنوات	8	26.7
2	6 – 10 سنوات	5	16.7
3	11 – 15 سنة	4	13.3
4	15 سنة فأكثر	13	43.3
	المجموع	30	100

المصدر : من أعداد الباحثين اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS

5. توزيع أفراد عينة البحث بحسب عدد الدورات التي شارك بها: يوضح الجدول (9) أن أفراد العينة من المشاركين في (3) دورات فأكثر و عددهم (12) مستثمراً ، إذ بلغت نسبتها (40%) وهي أعلى نسبة، و مستثمر واحد لم يشارك في أي دورة ، وهي أدنى نسبة (3.3%) ، وهذه النسب تؤكد أن أغلبية المستثمرين من الفئات الذين شاركوا في الدورات ما يدل على نضجهم ، و أدراكهم للأهمية التي يحتلها السوق المالي و مدى تأثيرها على الاستثمار في إقليم كردستان العراق، من حيث تهيئة فرص الاستثمار للمستثمرين.

الجدول رقم (9) توزيع أفراد عينة البحث بحسب عدد الدورات التي شاركوا بها

ت	عدد الدورات	العدد	النسبة%
1	لا يوجد	1	3.3
2	دورة واحدة	6	20
3	دورتان	11	36.7
4	3 دورات فاكتر	12	40
	المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS

6. توزيع أفراد عينة البحث بحسب نوع المشاركة في السوق المالي : يوضح الجدول (10) ان أعلى نسبة من افراد عينة البحث بحسب نوع المشاركة في السوق المالي هم من المستثمرين الذين يترقبون للدخول في السوق المالي وكان عددهم (16) مستثمراً ، وبنسبة (53.3%) ، وكانت أدنى نسبة للشركات المساهمة في تأسيس السوق المالي وعددها (4) شركات ، إذ بلغت نسبتها (13.3%) شركة ، وهذا يدل على مدى رغبة المستثمرين في استثمار أموالهم في السوق المالي .

الجدول رقم (10) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب نوع المشاركة في السوق

ت	نوع الشركة	العدد	النسبة%
1	الشركات المساهمة في السوق	4	13.3
2	الشركات المؤهلة للدراج في السوق	5	16.7
3	الشركات المرتقبة للدراج في السوق	5	16.7
4	مستثمر يترقب الدخول إلى السوق	16	53.3
	المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS

ب - الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (سوق المالي):

وفقاً لأراء أفراد عينة البحث واعتماداً على نتائج التحليل الأحصائي بوساطة تطبيق المقاييس الوصفية في كل من (الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، معامل الاختلاف ، والأهمية النسبية) ، حدد مستوى الإجابات في ضوء المتوسطات الحسابية بوساطة إنتمائاتها لأي فئة، إذ أعتمدت الأستبانة على مقياس ليكرت الخماسي (أتفق تماماً – لا أتفق تماماً) فإن هناك خمس فئات تنتمي إليها المتوسطات الحسابية، وتحدد الفئة بوساطة إيجاد طول المدى (5-1=4) ومن ثم قسمة المدى على عدد الفئات (5) أي $0.80 = (4/5)$ ، وقد وضحت في الجدول (11) الاتي :

الجدول (11) المستويات المعيارية لوصف المتغيرات وابعادها

ت	الفئة للوسط الحسابي	التقدير
1.	1.8- 1	منخفض جداً
2.	2.60 – 1.81	منخفض
3.	3.40 – 2.61	معتدل
4.	4.20 – 3.41	مرتفع
5.	5.0 – 4.21	مرتفع جداً

المصدر :عبدالفتاح، عز حسن سعيد،(2008)، "مقدمة في الاحصاء الوصفي والاحصاء الاستدلالي باستخدام خوارزم العلمية، الجدة، حي الجامعة

يوضح الجدول (12) ، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية و معامل الاختلاف و الأهمية النسبية و الاتجاه العام لفقرات متغير السوق المالي كلها، إذ بلغ الوسط الحسابي على المستوى العام لهذا المتغير (3.67) وهي أعلى من الوسط الفرضي و البالغ (3) بانحراف معياري (0.66) ومعامل الاختلاف (17.97) وبأهمية نسبية (73.46)، والاتجاه العام لهذا المتغير ككل نحو(اتفق)، إذ تقع بين مدى أتفق (4.20-3.41) و نسبة (68.6%) عند مستوى (اتفق واتفق بشدة)، و أن نسبة (9.5%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (21.9%) عند مستوى (لااتفق ولااتفق بشدة) ، وهذا يدل على أن لأسواق المال أهمية كبيرة في نشر الوعي الاستثماري ، وتحفيز المدخرات، وتوفير السيولة للشركات الاستثمارية ،وتقليل نسبة المخاطر .

الجدول (12)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية و معامل الاختلاف والأهمية النسبية والاتجاه لفقرات متغير السوق المالي

المتغير الفرعي	المحور	لا أتفق بشدة	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	الاتجاه العام
الوعي الاستثماري	X1	15.00	4.00	1.00	7.00	3.00	2.30	1.51	65.60	46.00	لا أتفق
		50.0	13.3	3.3	23.3	10.0					
	X2	2.00	6.00	5.00	12.00	5.00	3.40	1.17	34.47	68.00	محايد
		6.7	20.0	16.7	40.0	16.7					
	X3	2.00	2.00	6.00	15.00	5.00	3.63	1.05	28.85	72.67	أتفق
		6.7	6.7	20.0	50.0	16.7					
	X4	2.00	3.00	2.00	15.00	8.00	3.80	1.14	29.93	76.00	أتفق
		6.7	10.0	6.7	50.0	26.7					
	مجموع بعد 1	21.0	15.0	14.0	49.0	21.0	3.28	0.71	24.67	65.67	أتفق
		17.5	12.5	11.7	40.8	17.5					
الأنظمة والتشريعات	X5	2.00	3.00	3.00	12.00	10.00	3.83	1.19	30.93	76.67	أتفق بشدة
		6.7	10.0	10.0	40.0	33.3					
	X6	2.00	3.00	2.00	13.00	10.00	3.87	1.18	30.41	77.33	أتفق بشدة
		6.7	10.0	6.7	43.3	33.3					
	X7	2.00	2.00	1.00	15.00	10.00	3.97	1.11	27.98	79.33	أتفق بشدة
		6.7	6.7	3.3	50.0	33.3					
	X8	2.00	3.00	5.00	10.00	10.00	3.77	1.20	31.92	75.33	أتفق

بشدة					33.3	33.3	16.7	10.0	6.7		
مجموع	77.17	25.66	0.99	3.86	40.0	50.0	11.0	11.0	8.0		
بشدة					33.3	41.7	9.2	9.2	6.7		
مجموع	88.67	18.12	0.80	4.43	17.00	11.00	0.00	2.00	0.00	9X	
بشدة					56.7	36.7	0.0	6.7	0.0		
مجموع	90.00	12.51	0.56	4.50	16.00	13.00	1.00	0.00	0.00	10X	
بشدة					53.3	44.3	3.3	0.0	0.0		
مجموع	88.67	16.14	0.72	44.4	16.00	12.00	1.00	1.00	0.00	11X	
بشدة					45.3	40.0	3.3	3.3	0.0		
مجموع	50.67	54.63	1.38	2.53	4.00	3.00	8.00	5.00	10.00	12X	
بشدة					13.3	10.0	26.7	16.7	33.3		
مجموع	79.50	13.84	0.55	3.98	53.0	39.0	10.0	8.0	10.0	مجموع	
بشدة					44.2	32.5	8.3	6.7	8.3	بعد 3	
مجموع	84.67	20.85	0.88	4.23	13.00	14.00	0.00	3.00	0.00	13X	
بشدة					43.3	46.7	0.0	10.0	0.0		
مجموع	82.67	23.15	0.96	4.13	13.00	11.00	3.00	3.00	0.00	14X	
بشدة					43.3	36.7	10.0	10.0	0.0		
مجموع	87.33	20.04	0.87	4.37	17.00	9.00	2.00	2.00	0.00	15X	
بشدة					56.7	30.0	6.7	6.7	0.0		
مجموع	76.00	33.56	1.28	3.80	12.00	8.00	4.00	4.00	2.00	16X	
بشدة					40.0	26.7	13.3	13.3	6.7		
مجموع	42.00	74.13	1.56	2.10	5.00	2.00	2.00	3.00	18.00	17X	
بشدة					16.7	6.7	6.7	10.0	60.0		
مجموع	74.53	19.86	0.74	3.73	60.0	44.0	11.0	15.0	20.0	مجموع	
بشدة					40.0	29.3	7.3	10.0	13.3	بعد 4	
مجموع	66.67	41.23	1.37	3.33	7.00	9.00	6.00	3.00	5.00	18X	
بشدة					23.3	30.0	20.0	10.0	16.7		
مجموع	70.67	39.85	1.41	3.53	8.00	13.00	1.00	3.00	5.00	19X	
بشدة					26.7	43.3	3.3	10.0	16.7		
مجموع	70.00	40.24	1.41	3.50	8.00	12.00	2.00	3.00	5.00	20X	
بشدة					26.7	40.0	6.7	10.0	16.7		
مجموع	73.33	35.44	1.30	3.67	10.00	9.00	5.00	3.00	3.00	21X	
بشدة					33.3	30.0	16.7	10.0	10.0		
مجموع	70.17	36.77	1.29	3.51	33.0	43.0	14.0	12.0	18.0	مجموع	
بشدة					27.5	35.8	11.7	10.0	15.0	بعد 5	
مجموع كلي	73.46	17.97	0.66	3.67	207.0	225.0	60.0	61.0	77.0		
بشدة					32.9	35.7	9.5	9.7	12.2		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البرنامج SPSS

أحتلت الفقرة (17x) المرتبة الأخيرة من حيث الترتيب في الجدول (12) وهي أدنى نسبة في الفقرات ، إذ تشير إلى (توفر السوق المالي لأقليم كوردستان – العراق أدوات استثمارية متنوعة للمستثمرين) ، إذ بلغ الوسط الحسابي (2.10) وهذا اصغر من الوسط الفرضي للمقياس "3" ، و بانحراف معياري (1.56) ، وبمعامل اختلاف بلغ (74.13) ، والأهمية النسبية بلغت (42.00) ، والاتجاه

العام لهذه الفقرة نحو (لا أتفق) لأنه يقع بين مدى (1.81- 2.60) ، وأشارت هذه الفقرة الى أن نسبة (23.4%) عند مستوى (أتفق و أتفق بشدة) من إستجابات أفراد عينة البحث، و نسبة (6.7%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (70%) عند مستوى (لا أتفق و لا أتفق بشدة) . و هذا يشير إلى أن السوق المالي في إقليم كردستان - العراق ليست لديها أدوات استثمارية متنوعة للمستثمرين من أجل تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون وبعد هذا معوقا من بين المعوقات التي يتعرض لها السوق ويؤدي الى نفور المستثمرين من السوق لأنه يتعرض الى مخاطر كثيرة ومتنوعة. و تليها فقرة (x1) في المرتبة الثانية من حيث الترتيب في الجدول (12) كأدنى مستوى بين الفقرات ، التي تشير إلى (أن هيئة السوق المالي في إقليم كردستان- العراق لا تعقد مؤتمرات و ورش عمل بانتظام يسهم في نشر الوعي بين المستثمرين)، إذ بلغ الوسط الحسابي (2.30) ، و هذا اصغر من الوسط الفرضي للمقياس "3"، و بأحرف معياري (1.51) ، و بمعامل اختلاف (65.60) ، والأهمية النسبية (46.00)، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (لا أتفق) لأنه يقع بين مدى (1.81- 2.60) ، وأشارت هذه الفقرة الى أن نسبة (33.3%) عند مستوى (أتفق و أتفق بشدة) من أستجابات أفراد عينة البحث، و أن نسبة (3.3%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (63.3%) عند مستوى (لا أتفق و لا أتفق بشدة)، و هذا يدل على أن السوق المالي لديها قصور في توعية المستثمرين لانها لا تقوم بتوعيتهم بوساطة دورات تدريبية و ورش عمل منتظمة. وهذا يعد معوقاً اخر أيضاً يعرقل عمل السوق. و الفقرة (x12) في المرتبة الثالثة من حيث الترتيب في الجدول (12) على التوالي وهي من ضمن أدنى نسبة في الفقرات، إذ تشير إلى (أن سوق المال في إقليم كردستان العراق يمتاز بتوفير المعلومات لانواع المستثمرين كافة)، إذ بلغ الوسط الحسابي (2.53) ، و هذا اصغر من الوسط الفرضي للمقياس "3"، و بأحرف معياري (1.38) ، و بمعامل اختلاف (54.63) ، والأهمية النسبية (50.67)، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (لا أتفق) لأنه يقع بين مدى (1.81- 2.60) ، وأشارت هذه الفقرة الى أن نسبة (23.3%) عند مستوى (أتفق و أتفق بشدة) من أستجابات أفراد عينة البحث، و أن نسبة (26.7%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (50%) عند مستوى (لا أتفق و لا أتفق بشدة)، وهذه النتائج تشير إلى أن هناك موقفاً متبايناً بين المتوسطات الحسابية في أبداء رأيهم حول توفير المعلومات لكافة المستثمرين ، لكنها تؤثر في السوق المالي في إقليم كردستان – العراق في حذب الاستثمارات و المستثمرين جذباً كبيراً، لذا على السوق المالي ان تتبع نهج الافصاح والشفافية في توفير المعلومات لجميع المستثمرين من دون استثناءات. يبين الجدول (13) ترتيب فقرات متغير السوق المالي في ضوء أعلى نسب للأوساط الحسابية و الانحراف المعياري و معامل الاختلاف و الأهمية النسبية على وفق الآتي :

الجدول (13) ترتيب فقرات متغير السوق المالي في ضوء أعلى نسب للأوساط الحسابية و الانحراف المعياري و معامل الاختلاف والأهمية النسبية

المحور	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	الترتيب
x10	تساعد عملية الإفصاح والشفافية الخاصة بتقارير الإدارة في تحقيق كفاءة السوق المالي.	4.50	0.56	12.51	90.00	1
x11	الالتزام بقواعد الإفصاح والشفافية يساعد في جذب جمهور المتعاملين مع السوق من السماسرة و المحللين الماليين.	44.4	0.72	16.14	88.67	2
x9	يسهم الإفصاح والشفافية عن المعلومات في زيادة حجم الاستثمار في سوق مال إقليم كردستان – العراق.	4.43	0.80	18.12	88.67	3
x15	تؤثر المتغيرات السياسية والاقتصادية في قرارات الاستثمار في سوق المال.	4.37	0.87	20.04	87.33	4
x13	يسهم المناخ الاستثماري الإيجابي في تحريك السوق المالي و تنشيطه في إقليم كردستان- العراق.	4.23	0.88	20.85	84.67	5
x14	تعد البنية التحتية لاسواق المال أحد عوامل نجاح السوق.	4.13	0.96	23.15	82.67	6
x7	هل تواكب قوانين سوق المال وتشريعاته التطورات و التغيرات الاقتصادية.	3.97	1.11	27.98	79.33	7
x6	القوانين والانظمة المطبقة تشجع على الاستثمار في سوق المال في إقليم كردستان – العراق .	3.87	1.18	30.41	77.33	8
x5	يمتاز سوق المال بوجود انظمة و تشريعات تقوم بتسهيل عمل السوق المالي و تنظيمه و ترتيبه في إقليم كردستان – العراق.	3.83	1.19	30.93	76.67	9
x4	تسهم الانظمة و القرارات الصادرة عن هيئة السوق المالي في إقليم كردستان – العراق في رفع مستوى الوعي لدى المتعاملين في السوق.	3.80	1.14	29.93	76.00	10
x16	تعتمد ادارة السوق المالي في إقليم كردستان- العراق سياسات عادلة في معاملة المستثمرين لتوفير بيئة مناسبة للجميع.	3.80	1.28	33.56	76.00	11
x8	الانظمة والتشريعات الصادرة من هيئة السوق المالي في إقليم كردستان- العراق تتوافق مع الانظمة والتشريعات الإقليمية والعالمية .	3.77	1.20	31.92	75.33	12
x21	تؤدي شركات الوساطة دوراً مهماً في توجيه مدخرات المستثمرين نحو الاستثمارات التي تتلائم مع أهدافهم و تطلعاتهم.	3.67	1.30	35.44	73.33	13

14	72.67	28.85	1.05	3.63	تساعد المعلومات المنشورة عن الشركات المؤهلة للاندراس في سوق المال في إقليم كردستان- العراق على زيادة وعي وثقتهم المتعاملين.	x3
15	70.67	39.85	1.41	3.53	تعدد شركات الوساطة في السوق المالي لأقليم كردستان – العراق يؤدي الى زيادة عدد المستثمرين في السوق.	x19

16	70.00	40.24	1.41	3.50	تسهم شركات الوساطة في زيادة الوعي الاستثماري لفئة المستثمرين و غيرهم من المهتمين بالسوق.	x20
17	68.00	34.47	1.17	3.40	تساعد وسائل الاعلام المختلفة في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.	x2
18	66.67	41.23	1.37	3.33	تعمل شركات الوساطة على بناء الثقة بين المستثمرين والسوق المالي في إقليم كردستان – العراق.	x18
19	50.67	54.63	1.38	2.53	يمتاز السوق المال في اقليم كردستان العراق بتوفير المعلومات لانواع المستثمرين كافة.	x12
20	46.00	65.60	1.51	2.30	تقوم هيئة السوق المالي في إقليم كردستان – العراق بعقد مؤتمرات وورش عمل بانتظام وهي تسهم في نشر وعي المستثمرين.	x1
21	42.00	74.13	1.56	2.10	توفر السوق المالي لأقليم كردستان- العراق ادوات استثمارية متنوعة للمستثمرين.	x17

المصدر: من أعداد الباحثين اعتماداً على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

ج- الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (الاستثمار):

يتضح من الجدول (14)، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف و الأهمية النسبية والاتجاه العام لفقرات متغير الاستثمار كلها ، بلغت نسبة الوسط الحسابي في المستوى العام لهذا المتغير (4.42) بانحراف معياري (0.38) ومعامل اختلاف (8.59) وبأهمية نسبية (88.42)، والاتجاه العام لهذا المتغير ككل نحو (اتفق بشدة) ، إذ تقع بين مدى (4.21- 5.0) ، و نسبة (95.2%) عند مستوى (اتفق واتفق بشدة)، وأن نسبة (4.5%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (0.3%) عند مستوى (لا اتفق ولا اتفق بشدة). و هذه النتائج تشير إلى موافقة أفراد مجتمع البحث أن لمتغير الاستثمار مجموعة من المقومات التي تسهم في نجاح القرار الاستثماري لذلك يتوجب على المستثمرين التركيز عليها عند اتخاذ أي قرار استثماري وذلك لتوسيع استثماراتهم.

الجدول (14)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية و معامل الاختلاف و الأهمية النسبية و الاتجاه لفقرات متغير الاستثمار

المتغير الفرعي	المحور	لا بشدة	اتفق	لا اتفق	محايد	اتفق	أفق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	الاتجاه
الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار	y1	0.00	0.00	0.00	1.00	10.00	19.00	4.60	0.55	12.04	92.00	أفق بشدة
		0.0	0.0	0.0	3.3	33.3	63.3					
	y2	0.00	0.00	0.00	2.00	18.00	10.00	4.27	0.57	13.44	85.33	أفق بشدة
		0.0	0.0	0.0	6.7	60.0	33.3					
	y3	0.00	0.00	0.00	0.00	12.00	18.00	14.6	0.49	10.65	92.00	أفق بشدة
		0.0	0.0	0.0	40.	39.6	60.0					
	y4	0.00	0.00	0.00	0.00	11.00	19.00	4.63	0.48	10.40	92.67	أفق بشدة
		0.0	0.0	0.0	30.	36.7	063.					
	y5	0.00	0.00	0.00	0.00	13.00	17.00	4.57	0.50	10.85	91.33	أفق بشدة
		0.0	0.0	0.0	0.0	43.3	56.7					
	مجموع بعد 1	0.0	0.0	0.0	3.0	64.0	83.0	4.53	0.43	9.49	90.67	أفق بشدة
		0.0	0.0	0.0	2.0	42.7	55.3					
تنبئ استراتيجيات ملائمة للاستثمار	y6	0.00	0.00	0.00	5.00	19.00	6.00	4.03	0.60	14.99	80.67	أفق
		0.0	0.0	0.0	16.7	63.3	20.0					
	y7	0.00	0.00	0.00	2.00	13.00	15.00	4.43	0.62	13.88	88.67	أفق بشدة
		0.0	0.0	0.0	6.7	43.3	50.0					
	y8	0.00	0.00	0.00	0.00	16.00	14.00	4.47	0.50	11.17	89.33	أفق بشدة
		0.0	0.0	0.0	0.0	53.3	46.7					
	مجموع بعد 2	0.0	0.0	0.0	7.0	48.0	35.0	4.31	0.47	10.90	86.22	أفق بشدة
		0.0	0.0	0.0	7.8	53.3	38.9					
	y9	0.00	0.00	0.00	2.00	13.00	15.00	4.43	0.62	13.88	88.67	أفق بشدة
		0.0	0.0	0.0	6.7	43.3	50.0					
	y10	0.00	1.00	1.00	1.00	16.00	12.00	4.30	0.69	16.06	86.00	أفق بشدة
		0.0	3.3	3.3	3.3	53.3	40.0					
مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة	y11	0.00	0.00	0.00	2.00	17.00	11.00	4.30	0.59	13.63	86.00	أفق بشدة
		0.0	0.0	0.0	6.7	56.7	36.7					
	مجموع بعد 3	0.0	1.0	1.1	5.0	46.0	38.0	4.34	0.56	12.89	86.89	أفق بشدة
		0.0	1.1	5.6	5.6	51.1	42.2					
	مجموع كلي	0.0	1.0	1.0	15.0	158.0	156.0	4.42	0.38	8.59	88.42	أفق بشدة
		0.0	0.3	4.5	4.5	47.9	47.3					

المصدر: من أعداد الباحثين بأعتتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS

أحتلت الفقرة (y6) المرتبة الاخيرة من حيث الترتيب في الجدول (14) وهي أدنى نسبة بين الفقرات ،إذ تشير إلى (أن بناء استراتيجية الاستثمار يكون على أساس تحقيق مبدأ الأمان) ، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.03) ، والانحراف المعياري بلغ (0.60) ، ومعامل الاختلاف (14.99) ، والأهمية النسبية (80.67)، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (أفق) لأنه يقع بين مدى (3.41- 4.20) ، وأشارت هذه الفقرة الى أن نسبة (83.3%) عند مستوى (أفق وأتفق بشدة) من إستجابات أفراد عينة البحث، وكما أن نسبة

(16.7%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (0.0%) عند مستوى (لا أتفق و لا أتفق بشدة) . ما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون على محتوى هذه الفقرة، وهذا يدل على وهو بتوفر الاستقرار و الأمان عند التخطيط الاستراتيجي في الاستثمار.

وجاءت الفقرة (y2) في المرتبة الثانية من حيث الترتيب في الجدول (14) وهي أدنى نسبة بين الفقرات ، إذ تشير إلى (ضرورة اعتماد قرار الاستثمار الناجح على تحديد العوامل الأساسية)، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.27) ، والانحراف المعياري بلغ (0.57) ، ومعامل الاختلاف (13.44) والأهمية نسبية (85.33)، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (أتفق بشدة) لأنه يقع بين مدى (4.21- 5.0) ، وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (93.3%) عند مستوى (أتفق و أتفق بشدة) من إستجابات أفراد عينة البحث، و أن نسبة (6.7%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (0.0%) عند مستوى (لا أتفق و لا أتفق بشدة)، ما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون بدرجة عالية على محتوى هذه الفقرة ، فلنجاح القرار الاستثماري لا بد من تحديد العوامل الأساسية في القرار الاستثماري .

وجاءت الفقرة (y10) في المرتبة الثالثة من حيث الترتيب في الجدول (14) على التوالي و هي ضمن أدنى نسبة في الفقرات ، إذ تشير إلى أن (تحديد حصة الشركة في السوق المالي في إقليم كردستان العراق عامل رئيس لتحقيق أفضل العوائد) ، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.30) ، والانحراف المعياري بلغ (0.69) ، ومعامل الاختلاف (16.06) والأهمية النسبية (86.00)، والاتجاه العام لهذه الفقرة نحو (أتفق بشدة) لأنه يقع بين مدى (4.21- 5.0) ، وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (93.3%) عند مستوى (أتفق و أتفق بشدة) من إستجابات أفراد عينة البحث، وأن نسبة (3.3%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (3.3%) عند مستوى (لا أتفق و لا أتفق بشدة)، ما يدل على أن أفراد عينة البحث يوافقون بدرجة عالية على محتوى هذه الفقرة ، لتحقيق أفضل العوائد لابد من تحديد حصة الشركة في السوق المالي في إقليم كردستان- العراق.

يبين الجدول (15) ترتيب الفقرات لمتغير الاستثمار من أعلى نسبة إلى أدنى نسبة للوسط الحسابي و الانحراف المعياري و معامل الاختلاف و الأهمية النسبية على وفق الآتي:-

الجدول (15)

ترتيب فقرات متغير الاستثمار في ضوء أعلى نسب للأوساط الحسابية و الانحراف المعياري و معامل الاختلاف وأهمية النسبية

المحور	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	الترتيب
y4	تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة عامل رئيس في الوصول إلى أفضل بديل.	4.63	0.48	10.40	92.67	1
y3	جمع المعلومات الملائمة قبل اتخاذ القرار الاستثماري يُسهم في اتخاذ قرار استثماري رشيد.	14.6	0.49	10.65	92.00	2
y1	تحديد الهدف الأساس من الاستثمار يُسهم في نجاح القرار الاستثماري.	4.60	0.55	12.04	92.00	3
y5	يتضمن القرار الاستثماري المناسب اختيار البديل الاستثماري المناسب لأهداف المستثمر.	4.57	0.50	10.85	91.33	4
y8	تبنى استراتيجية الاستثمار على اساس تحقيق التوازن بين عنصري العائد و المخاطرة	4.47	0.50	11.17	89.33	5
y7 & y9	تبنى استراتيجية الاستثمار على اساس تحقيق عنصر الربحية.	4.43	0.62	13.88	88.67	6

					يمتاز السوق المالي في إقليم كردستان _ العراق بتنوع المخاطر الاستثمارية .	
7	86.00	13.63	0.59	4.30	قدرة المستثمر على المفاضلة بين الاستثمار في الاوراق المالية أو الاحتفاظ بالنقد في المصارف تساعد في خفض مخاطر الاستثمار.	y11
8	86.00	16.06	0.69	4.30	تحديد حصة الشركة في سوق المالي في إقليم كردستان العراق عامل رئيس لتحقيق افضل العوائد	y10
9	85.33	13.44	0.57	4.27	يعتمد قرار الاستثمار الناجح على تحديد العوامل الاساسية في القرار الاستثماري.	y2
10	80.67	14.99	0.60	4.03	تبنى استراتيجية الاستثمار على اساس تحقيق مبدأ الامان	y6

المصدر : من أعداد الباحثين اعتماداً على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

ثالثاً: اختبار فرضية البحث:

اعتمد البحث على معامل الارتباط لاختبار الفرضية المتمثلة في علاقات الارتباط بين متغيرات البحث، وقبل البدء في اختبار الفرضية فإن الجداول اللاحقة تشير إلى نوع الاختبار (2-tailed)، ومختصر (Sig.) في الجدول (16) يشير إلى اختبار معنوية معامل الارتباط. ويُحْكَم على مقدار قوة معامل الارتباط في ضوء قاعدة (Choudhury, 2009)، على وفق الآتي:

الجدول (16) حجم معامل الارتباط وتفسيره

التفسير	حجم معامل الارتباط
علاقة إيجابية قوية	+1.0 to +0.5
علاقة إيجابية معتدلة	+0.3 to +0.5
علاقة إيجابية ضعيفة	+0.1 to +0.3
لا توجد علاقة أو توجد علاقة ضعيفة جداً	-0.1 to +0.1
علاقة سلبية ضعيفة	-0.3 to -0.1
علاقة سلبية معتدلة	-0.5 to -0.3
علاقة سلبية قوية	-1.0 to -0.5

المصدر.: statistical Correlation. <http://explorable.com>, Choudhury A, (2009), statistical correlation,

الفرضية:

"توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين سوق المال و الاستثمار"، بناء على ماتقدم من نتائج تحليل الارتباطات التي اكدت وجود ارتباط معنوية بين متغيرات الدراسة، وهي تظهر في الجدول (17)، على وفق الآتي:

الجدول (17) نتائج الارتباط للفرضية الاولى في البحث

الاستثمار	المتغيرات	
2730.	السوق المالي	مقدار العلاقة
0480.	مستوى المعنوي	

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول (17)، مقدار علاقة الارتباط بين أسواق المال و الاستثمار ، و المستوى المعنوي المتعلق بهذا الاختبار ، لما كان مستوى المعنوي يساوي (0.048) و هو اقل من دلالة الاحصائية التي تم اعتمدت لغايات هذه الدراسة و هو (0.05) ، اي توجد علاقة معنوية موجبة ذات دلالة احصائية بين السوق المالي و الاستثمار . وهذا يعني أن وجد اسواق المال يعمل على تشجيع الاستثمار ، والاستثمار يعمل ايضا على بقاء السوق وزيادة نشاطاته.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

يستعرض هذا المبحث أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها البحث استناداً إلى الجانب النظري و الجانب التطبيقي على النحو الآتي:

1. تبين النتائج وجود درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى المستثمرين في محافظة السليمانية بوساطة وسائل الاعلام و المعلومات المتوفرة و الانظمة و القرارات الصادرة من هيئة السوق التي تعمل على زيادة ثقة المستثمرين .
2. يرى أفراد العينة أن الانظمة و التشريعات الصادرة للأدراج في السوق المالي تسهل الاستثمار و تشجعه و تواكب التغيرات و التطورات الاقتصادية.
3. هناك دور مهم للأفصاح و الشفافية في زيادة حجم الاستثمارات وتحسين القرارات وجذب المستثمرين.
4. تؤدي البيئة الاستثمارية المتمثلة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية دوراً في تحريك الاستثمار وتنشيطه.
5. يبين وصف عينة البحث وتشخيصه وجود دور كبير لسوق المال على تشجيع الاستثمار.
6. يبين تحليل المؤشرات الاحصائية المستخدمة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين اسواق المال و الاستثمار.

ثانياً : التوصيات

- يتناول هذا المبحث أهم التوصيات التي أسفرت عنها الدراسة ، استناداً إلى الفقرات توصلت اليها الدراسة وهي على النحو الآتي :-
1. من الضروري الاهتمام بالسوق المالي في إقليم كردستان – العراق لأنه عامل مهم في تمويل المشاريع الاستثمارية .
 2. ضرورة قيام هيئة السوق المالي في إقليم كردستان –العراق برفع درجة الوعي الاستثماري بوساطة عقد مؤتمرات و ورش عمل و دورات منتظمة ونشر المعلومات عن الشركات المدرجة في السوق ،من أجل نشر الوعي الاستثماري بين المستثمرين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين بأهمية التعامل في السوق المالي.
 3. إعادة النظر في الأنظمة و التشريعات الصادرة من هيئة السوق بحيث تتناغم مع التطورات العالمية و العربية.
 4. ضرورة الالتزام بقواعد الافصاح والشفافية بوساطة توفير المعلومات من اجل جذب المستثمرين و زيادة ثقتهم.
 5. أن تحرص هيئة السوق المالي في إقليم كردستان على توفير البيئة الملائمة من أجل تفعيل السوق ، و تشجيع دخول مستثمرين جدد ،بوساطة تطوير البنية التحتية ،وتوفير المناخ السياسي و الاقتصادي ، وتنوع الادوات الاستثمارية.
 6. قيام شركات الوساطة بتحسين مهارات موظفيها من أجل زيادة ثقة المستثمرين و عددهم.
 7. حث المستثمرين استناداً الى الاساليب العلمية او الاستعانة برأي مستشارين عند اتخاذ اي قرار استثماري وذلك بسبب تنوع المخاطر الاستثمارية في الاقليم .

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية

الرسائل والأطاريح

1. بن مسعود، نصر الدين ،(2010)، "دراسة و تقييم المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان.
2. جرادي ، زكرياء، (2016)، "دور الأسواق المالية في تمويل الاستثمارات دراسة حالة بورصة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر – بسكرة.
3. حسين ، منى ، (2014)، " أثر تقلبات أسعار النفط على أداء الأسهم في السوق السعودي " ،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.
4. خيرة ،الداوي ،(2012)، "تقييم كفاءة و أداء الأسواق المالية دراسة حالة سوق عمان للأوراق المالية مابين الفترة (2005-2009)" ،رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
5. زيقم أيمن ، (2017)، "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1985 - 2015 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM"، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
6. الطلاع، حمادة أحمد ،(2010) ، "دور الوعي الاستثماري في تفعيل سوق فلسطين للأوراق المالية كمحرك لعملية النمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاقتصاد و العلوم الإداريتين جامعة الأزهر - غزة.
7. العبدلة ،سعيد سفيان ،(2014)، "دور سوق فلسطين للأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية (1997 – 2011)"، رسالة ماجستير ، غير منشورة ،كلية التجارة ، جامعة الإسلامية بغزة.
8. عبد الحق ،أحمد شيشي & محمد ،بن زية،(2017)، " دور الأسواق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية دراسة حالة بعض الدول العربية "، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة - الجزائر.
9. عبو، عمر،(2016) "الأسواق المالية و دورها في تعزيز أداء صناديق الاستثمار – دراسة تجارب دولية"، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف.
10. عزيزة، أيت & فتحة بوصيقي ، (2015)، "تقييم مدى فعالية الاسواق المالية في الدول النامية: دراسة حالة بورصة الجزائر"، رسالة ماجستير ، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة البويرة.
11. عطية ،حليمة ،(2015)، "دور السوق المالية في تمويل الاستثمارات دراسة حالة بورصة عمان خلال الفترة (2008-2013)"، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة.
12. علي ،محمد علي عبد الباسط ، (2017)، "أسباب إحجام المستثمرين عن الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، السودان (2017م)" ، رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية الاقتصاد و التنمية الريفية ، جامعي الجزيرة.
13. العويسي ،سمير عبد الديم حسن ،(2010) ، "تحليل اتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة.
14. غريب، نور الهدى، (2018)، "تقييم دور الأسواق المالية في تمويل القطاع السياحي، دراسة حالة سوقين عمان و مصر في الفترة 2013-2016"، رسالة ماجستير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة الجزائر.
15. نصر الدين، نمري،(2009) ، " الموازنة الاستثمارية و دورها في ترشيد الانفاق الاستثماري "دراسة حالة مشروع مهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة الجزائر.

أ. المجلات العلمية والدوريات:

1. بنداس، أبراهيم فطر ،(2018)، " أثر التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية" ، مجلة العلوم الادارية ، كلية العلوم الادارية -جامعة أفريقيا العلمية ،العدد (2).
2. زبير، عياش ،أحلام ،برحايلى ،(2018) "أثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال"،جامعة طاهري محمد ،بشار، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (4) ، العدد (1).
3. عبد الحميد، فيجل & محمد، براق ،(2018)، "المتطلبات التشريعية و التنظيمية لأقامة سوق أوراق مالية إسلامية حالة سوق الأسهم السعودية وإمكانية استفادة منها لبورصة الجزائر"، مجلة المعيار ، كلية أصول الدين – جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية – الجزائر، المجلد (22) ، العدد (44).
4. العبيدي ،زهرة خضير عباس ،(2018) ، " سوق الأوراق المالية و دورها في تفعيل الاستثمارات "، ،جامعة واسط،كلية الإدارة و الاقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية،العدد (28).
5. فارس، هباش و ريمه،مناع ،(2018) ، "أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي"،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية ،العدد (9).
6. محمود ،جمام ، دباش ،أميرة،(2016) ، "تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية ،دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة الجزائر"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد(47).
7. المرشدي،حيدر جواد كاظم ،(2018) ، "أثر بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر رؤية تحليلية"،مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية،جامعة المثنى،المجلد (8) ،العدد(2).
8. مسعداوي ،يوسف،(2014) ، " كفاءة الاسواق المالية العربية دراسة تحليلية لتجربة كل من بورصة الجزائر و السعودية ومصر "،مجلةكلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، جامعة بغداد ، العدد(42) .
9. المولى،أيمن عبد المطلب حسن،(2018)، "أهمية المعرفة في اتخاذ قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية العربية"،جامعة تكريت،مجلة تكريت للعلوم الإداريةو الاقتصادية، المجلد (3)، العدد(43).

ب. الكتب:

1. آل شبيب ،دريد كامل ،(2012) ، "الأسواق المالية و النقدية " دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،ط1 ، عمان ، الأردن .
2. برقوق ،جمال الدين ،مصطفى، كافي ،محمود ،ميريام & كافي ، يوسف ،(2016)،إدارة الإستثمار،الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان .
3. علوان ،قاسم نايف ، (2009)"إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق " الطبعة الأولى ،دار الثقافة للنشر،عمان .
4. موسى ،شقيبوري نوري ، (2019) ، "الاسواق المالية وآليات التداول" ، الطبعة الاولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان.

ثانياً : المصادر الأجنبية

1. ChoudhuryA,(2009),StatisticalCorrelation,http://explorable.com.stateistical correlation
2. Faure, AP., (2013), Investment: An Introduction,1st edition, Quoin Institute (Pty)Limited & bookboon.com.
3. Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking and Financial Markets,2016, Eleventh Edition, Addison –Wesley, U.S.A, Page69.
4. Hiriyappa. B, (2008), Investment Management –Securities and Portfolio Management, New Age International (p) Limited, Publishers.
5. Nunnally, J.C. and Bernstein, I.H. (1994) The Assessment of Reliability. Psychometric Theory, 3, 248-292.

الموضوع/ استمارة استبانة

تحية طيبة.....

تعدّ الاستثمار التي بين يديكم جزءاً من مشروع رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الموسومة بـ " واقع سوق المال في اقليم كردستان / العراق و علاقته بالاستثمار : دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة "من المستثمرين في مدينة السليمانية. وتعد هذه الاستثمار مقياساً سيعتمد عليه لأغراض البحث العلمي، وأن مشاركتكم ستعكس أثراً إيجابية في إظهار هذه الدراسة بالمستوى التي تطمح إليها الباحثة. لذا يرجى تفضلكم مشكورين باختيار الإجابة التي ترونها مناسبة لكل سؤال، علماً أن الإجابات ستستخدم لأغراض البحث العلمي حصراً فلا داعي لذكر الاسم، و ننوه لحضراتكم مشكورين بأن إهمال أي سؤال في الإجابة سيجعل هذا المقياس غير مكتمل، نشكر لكم حسن استجابتكم.. والله الموفق

شاكرين لكم تعاونكم

ملاحظات عامة

1. أرجو من المستجيب أن يضع إشارة (√) أمام الاختيار الذي يراه مناسباً بكل دقة و موضوعية الذي يمثل وجهة نظرك.
2. يرجى عدم ترك أي عبارة من دون أجابة لان ذلك يعني عدم صلاحيتها للتحليل.
3. باستطاعة الباحثة الإجابة عن أسئلتكم و أستفساراتكم الخاصة بالاستمارة ، بوساطة الأتصال بها على:
الهاتف النقال (07701585253) و الايميل (sazaala@gmail.com)

اولا : البيانات الديموغرافية:

1. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
2. العمر ☐ 26-35 سنة ☐ 36-45 سنة ☐ 46-55 سنة ☐ 55 سنة فأكثر
3. لتحصيل الدراسي ☐ دكتوراه ☐ ماجستير ☐ دبلوم عالٍ ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم إعدادية فما دون
4. سنوات الخبرة ☐ 1-5 سنوات ☐ 6-10 سنوات ☐ 11-15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر
5. عدالدورات التدريبية ☐ لا يوجد ☐ دورة واحدة ☐ دورتان ☐ 3 دورات فأكثر
6. نوع المشاركة في السوق ☐ الشركات المساهمة في السوق ☐ الشركات المؤهلة للأدراج السوق ☐ الشركات التي تترقب للأدراج في السوق ☐ مستثمري ترقب الدخول إلى السوق ☐ موظفون في السوق المالي ☐ موظف في شركة الوساطة

ثانياً : متغيرات الدراسة

1. السوق المالي: هو المكان أو المؤسسة التي تستثمر فيه بالأوراق المالية بوساطة عمليات البيع و الشراء ،إذ يكون بمثابة الوسيط بوساطة تحويل الاموال من وحدات فائضة الى وحدات تعاني من عجز مالي مصحوبة بنوع من المخاطرة من أجل الحصول على عوائد. ويتضمن متغير السوق المالي خمس متغيرات فرعية ، وهي: (الوعي الاستثماري، الانظمة والتشريعات، الافصاح والشفافية، البيئة الاستثمارية، شركات الوساطة).

ت	الفقرات	مقياس الاستجابة			
		أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق بشدة
أولاً: الوعي الاستثماري					
1.	تقوم هيئة السوق المالي في إقليم كردستان – العراق بعقد مؤتمرات وورش عمل منتظمة تسهم في نشر الوعي للمستثمرين.				
2.	تساعد وسائل الاعلام المختلفة على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة .				
3.	تساعد المعلومات المنشورة عن الشركات المؤهلة للاندراس في سوق المال في إقليم كردستان- العراق على زيادة وعي وثقة المتعاملين.				
4.	تسهم الانظمة و القرارات الصادرة عن هيئة السوق المالي في إقليم كردستان – العراق في رفع مستوى الوعي لدى المتعاملين في السوق.				
ثانياً: الانظمة والتشريعات					
5	يمتاز سوق المال بوجود انظمة و تشريعات تقوم بتسهيل عمل السوق المالي و تنظيمه وترتيبه في إقليم كردستان – العراق.				
6	القوانين والانظمة المطبقة تشجع على الاستثمار في سوق المال في إقليم كردستان – العراق .				
7	هل تواكب قوانين سوق المال وتشريعاته التطورات و التغيرات الاقتصادية.				
8	الانظمة والتشريعات الصادرة من هيئة السوق المالي في إقليم كردستان- العراق تتوافق مع الانظمة والتشريعات الإقليمية والعالمية .				
ثالثاً: الافصاح والشفافية					
9	تسهم الافصاح والشفافية عن المعلومات في زيادة حجم الاستثمار في سوق مال إقليم كردستان – العراق.				
10	تساعد عملية الافصاح والشفافية الخاصة بتقارير الادارة في تحقيق كفاءة السوق المالي.				
11	الالتزام بقواعد الافصاح والشفافية تُساعد في جذب جمهور المتعاملين مع السوق من السماسرة و المحللين الماليين.				
12	يمتاز سوق المال في اقليم كردستان العراق بتوفير المعلومات لانواع المستثمرين كافة.				
رابعاً البيئة الاستثمارية					
13	يُسهم المناخ الاستثماري الايجابي في تحريك السوق المالي و تنشيط في إقليم كردستان- العراق.				
14	تُعد البنية التحتية لاسواق المال أحد عوامل نجاح السوق.				
15	تؤثر المتغيرات السياسية والاقتصادية في قرارات الاستثمار في سوق المال.				
16	تعتمد ادارة السوق المالي في إقليم كردستان- العراق سياسات عادلة في معاملة المستثمرين لتوفير بيئة مناسبة للجميع .				
17	توفر السوق المالي لإقليم كردستان- العراق ادوات استثمارية متنوعة للمستثمرين.				

خامساً : شركات الوساطة					
18	تعمل شركات الوساطة على بناء الثقة بين المستثمرين والسوق المالي في إقليم كردستان – العراق.				
19	تعدد شركات الوساطة في السوق المالي لأقليم كردستان – العراق يؤدي الى زيادة عدد المستثمرين في السوق.				
20	تسهم شركات الوساطة في زيادة الوعي الاستثماري لفئة المستثمرين و غيرهم من المهتمين بالسوق.				
21	تؤدي شركات الوساطة دوراً مهماً في توجيه مدخرات المستثمرين نحو الاستثمارات التي تتلائم مع أهدافهم و تطلعاتهم.				

2. **الاستثمار:** هو التضحية بالأموال الفائضة عن حاجة الشركات او الافراد من أجل الحصول على عوائد بعد مدة زمنية و تحمل مخاطر متنوعة تختلف درجاتها باختلاف عوائدها. ويتضمن متغير الاستثمار اربعة متغيرات فرعية ، وهي: (الاسترشاد بالاسس و المبادئ العلمية لاتخاذ القرار ، تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار، مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة).

3.

ت	الفقرات	مقياس الاستجابة				
		أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق بشدة	
	أولاً: الاسترشاد بالأسس و المبادئ العلمية لاتخاذ القرار					
						تحديد الهدف الأساس من الاستثمار يُسهم في نجاح القرار الاستثماري.
1						يعتمد قرار الاستثمار الناجح على تحديد العوامل الاساسية في القرار الاستثماري.
2						جمع المعلومات الملائمة قبل اتخاذ القرار الاستثماري يُسهم في اتخاذ قرار استثماري رشيد.
3						تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة عامل رئيس في الوصول الى أفضل بديل.
4						يتضمن القرار الاستثماري المناسب اختيار البديل الاستثماري المناسب لأهداف المستثمر.
	ثانياً: تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار					
5						تبني استراتيجية الاستثمار على اساس تحقيق مبدأ الامان .
6						تبني استراتيجية الاستثمار على اساس تحقيق عنصر الربحية.
7						تبني استراتيجية الاستثمار على اساس تحقيق التوازن بين عنصري العائد و المخاطرة
	ثالثاً: مراعاة العلاقة بين العائد و المخاطرة					
8						يمتاز السوق المالي في إقليم كردستان _العراق بتنوع المخاطر الاستثمارية .
9						تحديد حصة الشركة في السوق المالي في إقليم كردستان العراق عامل رئيس لتحقيق افضل العوائد.
10						قدرة المستثمر على المفاضلة بين الاستثمار في الاوراق المالية أو الاحتفاظ بالنقد في المصارف تساعد في خفض مخاطر الاستثمار.